

بحوث سياسية



تصدرها
الجمعية المصرية للعلوم السياسية

البحث السادس الصَّحَافَةُ بمجتمعنا الديمقراطي

بِقَامِ
الدكتور محمد عبد القادر هاشم

0156624



ANNUAL OF THE ASSOCIATION
OF POLITICAL SCIENTISTS
IN EGYPT

Bibliotheca Alexandrina



بحوث سياسية

تصدرها
الجمعية المصرية للعلوم السياسية

الْبَحْثُ السَّادِسُ

الصَّحْافَةُ فِي مَجْتَمَعِنَا الدِّيمُقْرَاطِيِّ



بِقَافِ

الدكتور محمد عبد القادر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

« ان الكلمة الحرة ضوء كشف أمام
الديموقراطية السليمة ... »

ان حرية الكلمة ، هي المقدمة الأولى
لليوموقراطية ... »

حرية الكلمة ، هي التعبير عن حرية الفكر في
أى صورة من صورته ... »

كذلك ، فان حرية الصحافة - وهي أبرز
مظاهر حرية الكلمة - يجب أن تتوافر لها كل
الضمانات . »

ان تلك العبارات المأخوذة من ميثاق العمل
الوطني تبين بوضوح بليغ مدى الأهمية التي
تعلقها اشتراكيتنا العربية على حرية الصحافة
بوصفها : « أبرز مظاهر حرية الكلمة » ...

واذا أردنا أن نتحدث عن الصحافة وحررتها
في مجتمعنا الاشتراكي .. فيلزم أن نشير الى
الصحافة في الكتلة الغربية .. وكذلك في الكتلة
الشرقية ..

فان الصحافة في الدول الغربية تخضع
لسيطرة رأس المال .. أو الأحزاب السياسية أو
شركات الاعلان أو الاعلان نفسه ..

ولذلك فهي تعبر عن الذي يدفع أكثر
للصحافة .. ولذلك فهي سلعة تباع وتشتري ..
وقد وجدناها تارة تعمل من أجل الاثارة وطورا
من أجل التجارة ..

ولا يمكن لصحافة هذا حالها .. أن تعبر
أو تقود المجتمع الذي تعمل فيه ... ولذلك

استطاعت الصهيونية والشركات الرأسمالية أن
تشتري كثيرا من هذه الصحف .. أو أن
توجهها ..

وأصبحت حرية الصحافة .. مجرد كلمة
جوفاء .. لا تعبر الا عن حرية الأحزاب .. وحرية
الشركات الرأسمالية .. حرية الصهيونية .. حرية
الاثارة ... أى حرية من يدفع أكثر ...

وهكذا ضاعت الصحافة الشريفة الحرة فى
وسط هذه المؤثرات التى هدمت الحرية
بمعناها ومبناها - ويكفى أن تعلن اسرائيل أن
الصهيونية لها ٨٨٩ صحيفة فى العالم .. لنعرف
مدى نفوذ الصهيونية على الصحافة فى الدول
الغربية وبالتالى ضياع الحرية ..

اما الصحافة فى الدول الشرقية .. فهى
تخضع لجهات معينة فى الدولة مثل الجيش
والحزب .. الخ .

فهى صحافة لهذه الأجهزة - وهذه صورة
أخرى من صور ضياع المدلول الحقيقى لحرية

الصحافة كأداة خرة لتكوين الرأى العام الذى
ينبغى أن يكون صاحب السيادة الحقيقية فى كل
نظام ديموقراطى ..

**واذا تكلمنا عن صحافتنا .. نحن فى مجتمعنا
الاشتراكى العربى .. نجد أنه بالرغم مما ورثته
الصحافة العربية فى مصر من أدران عهود الاقطاع
والاستبداد السابقة لثورة ٢٣ يوليو ، وعلى
الرغم من ضياع حرية الصحافة فى تلك العهود
بسبب القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد
لحرية النشر وفرضت ، بالتشريع ، محظورات
ترتفع على النقد ، وتخضع الصحافة للمصالح
الحاكمة عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن
طريق الرقابة التى وقفت سداحائلا دون الحقيقة،
وكذلك بسبب تزايد احتياجات المهنة نفسها
لمعدات التقدم الآلى ، بحيث لم يعد فى قدرتها
الا أن تخضع لارادة رأس المال المستغل وأن
تتلقى منه - وليس من جماهير الشعب - وحيها
واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .. بالرغم من
هذا كله مما تعرض له الميثاق بالشرح
والتفصيل .. فقد تمكنت الصحافة فى الجمهورية**

العربية المتحدة من تأدية رسالتها نحو جماهير الشعب العربي في السنوات العشر التالية للثورة ، وأسهمت بجهـد مشكور في شرح أهداف الثورة للرأى العام العربي ، ووقفت في المـعـارك المـريرة الحاسمة التي خاضها الشعب تحت لواء الثورة الظافرة ضد مؤامرات الاستعمار وأعوانه وضـد الاقطاع والاحتكار - وقفت مع الشعب مواقف مشرفة محمودة تبصره بحقيقة الأمور ، وتكشف له نوايا المتآمرين ، وتنزع القناع عن حقيقة نواياهم ، وتظهر مواطن الفتنة في خططهم الشيطانية وتدافع عن مكاسب الشعب ومغانم الثورة ..

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك وأبلغها .. موقف الصحافة العربية في أثناء العدوان الثلاثي الغادر على مصر .. حينما أراد الاستعمار أن يبطل صوت الحق فـضرب بـقنـابله محطة الاذاعة ليعزل الشعب عن قيادته ، ويسهل عليه التـمويه على الجـماهير بأكاذيبه وأباطيله التي كان يملأ بها اذاعاته الموجهة الى الأمة العربية من عواصمه وقواعده الاستعمارية والسرية في قبرص وغيرها ، فحملت

الصحافة العربية في مصر العبد وخاضت المعركة
وخرجت الصحف في أربع وخمس ، بل وعشر
طبعات يومية في بعض الأحيان .. لكى تنشر كلمة
الصدق وتوالى الشعب بالحقائق والتطورات
السريعة دقيقة بدقيقة ، حتى عاد صوت
الحقيقة يصل الى أسماع الأمة العربية من جديد
عن طريق صوارى الارسال ومحطات الاذاعة
الجديدة أو التى تم اصلاحها ..

وإذا كان ذلك أروع مثل من الأمثلة
العديدة على مواقف الصحافة المشرفة.. فلا يجب
أن ننسى مواقفها من معارك الحرية التى خاضها
الشعب العربى ضد مؤامرات وأباطيل حلف
بغداد ، وفى الجزائر وفى المغرب قبيل استقلالهما
وفى تونس وفى العراق وفى سورية وفى عمان
وفى كل مكان .. كما لا ننسى مواقفها فى معارك
التأميم ومعارك التحول الاشتراكى فى مصر..

تمليك الصحافة للشعب

لقد كان هذا هو جهد الصحافة العربية في مصر ، وكانت تلك هى مواقفها من الأحداث الخطيرة التى مرت بحياة شعبنا المكافح في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو .. وقد كانت هناك أيضا أخطاء ، وكانت هناك مثالب وعثرات .. وكان وضع الصحافة الآلية الحديثة ، في حد ذاته وليدا للنظام الرأسمالى ، موروثا عن عهد سيطرة الطبقة الواحدة ، ولم تكن الصحافة قادرة على الحياة .. الا اعتمادا على رأس المال الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة ..

ولذلك ، فقد أملت التطور الاشتراكي للمجتمع العربي ، وأملت الظروف والسمات الجديدة لهذا المجتمع - بعد أن تحرر من سيطرة رأس المال المستغل ومن سلطان الأحزاب وأصحاب المصالح - ضرورة تعديل وضع الصحافة العربية الذي أصبح لا يتلاءم مع التغيير الثوري الذي خلص المجتمع نهائيا من قبضة الرجعية وأسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ..

ففى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ ، صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتنظيم الصحافة وكان أساس هذا التنظيم هو تمليك الصحافة للشعب .. وتقول المذكرة التفسيرية لهذا القانون فى ذلك : « ان ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا ، بل ان ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لازمة لقيام اتحاد قومى (الآن الاتحاد الاشتراكى العربى) يوجه العمل الوطنى الايجابى الى بناء المجتمع على

أساس من سيادة الشعب وتحمله بنفسه
مسئوليات العمل لاقامة هذا البناء » .

« واذا كان منع سيطرة رأس المال على
الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة
باعتباره أحد الطرق القوية الى اقامة ديمقراطية
حقة .. فان هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس
المال سيطرة على وسائل التوجيه ، لأن قوة هذه
الوسائل وفعاليتها مما لا ينكره أحد ، ووجود
أية سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه
القوة .. يستطيع أن يجنح بها الى انحرافات قد
يكون لها أثرها الخطير على سلامة بناء المجتمع ،
كما أن مجرد وجود مثل هذه السيطرة يشكل
تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه .

وليس هناك من يجادل فى أن ملكية الشعب
لأداة التوجيه الأساسية وهى الصحافة ، هى
العاصم الوحيد من هذه الانحرافات ، كما أنها
الضمان الثابت لحرية الصحافة بمضمونها
الأصيل وهى حق الشعب فى أن يتابع مجريات
الحوادث والأفكار وحقه فى ابداء رايه فيها
وتوجيهها بما يتفق وارادته .

وعلى هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها
فى المجتمع الجديد باعتبارها جزءا من التنظيم
الشعبى الذى لا يخضع للجهاز الادارى ، وانما
هى سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء
المجتمع شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات
الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى (الآن
الاتحاد الاشتراكى العربى) ، ومجلس الأمة .

وكانت هذه هى المعانى التى استوحى منها
القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ نصوصه والتى بها
تتأكد للشعب ملكية وسيلة التوجيه الكبرى
والتي بها أيضا تتأكد المعانى الأصلية
للديموقراطية وفى مقدمتها حرية الصحافة .

وترتبط على هذا .. كان من المحتم على
المشرع أن يتعرض بالتنظيم لملكية الصحف، كما
يتعرض أيضا لما ينبغى أن يتوافر لكل من يتصدى
لهذه الخدمة العامة الجليلة الشأن .. تمكينا
لرسالتها من أن تؤدي على خير نحو تتحقق به
أهداف المجتمع الديموقراطى الاشتراكى
التعاونى » .

وقد أبرز الميثاق مرامى القانون وأهدافه ،
وبلورها فى العبارات التالية :

« ان ملكية الشعب للصحافة - التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذي أكد في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم - قد انتزعت للشعب أعظم أدوات حرية الرأي ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد »..

« ان الصحافة - بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها .. هذا الاتحاد الممثل القوى الشعب العاملة - قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في مواردها .

« ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب ، لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب »..

وأخيرا ، فقد أكد دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ هذه الحرية من جديد ، في مادته رقم ٣٦ التي تقول :
« حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون » ..

استقلال الصحافة عن السلطة التنفيذية

وهكذا .. تتضح لنا حقيقتان هامتان :

أولا :

ان الأهمية العظمى التي يوليها المجتمع العربي الحديث لحرية الكلمة وحرية النقد قد أملت على المشرع العربي أن يحرص على تحرير الصحافة تحريرا كاملا من القيود الظاهرة والخفية التي كانت تقيدها في ظل حكم الطبقة الواحدة المنقرض ، وعلى ضمان استقلالها تماما عن الأجهزة الادارية للحكم ، أى عن السلطة التنفيذية .. وتؤكد ذلك بصفة قاطعة بإلغاء الرقابة على الصحف وإلغاء قانون الطوارئ .

.. بل لقد بلغ من حرص المشرع وغيرته على حرية الصحافة.. أن اعتبرها - كما جاء في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ - سالف الذكر - «جزءاً من التنظيم الشعبي الذي لا يخضع للجهاز الإداري ، وإنما هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع ، شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية ، كالمؤتمر العام للاتحاد القومي (الاتحاد الاشتراكي العربي الآن) ، ومجلس الأمة » ..

ثانياً :

ان الضمانات الكاملة التي أحاط بها المشرع حرية الصحافة تفتح الباب على مصراعيه أمام الصحفي للقيام بواجبه تجاه انارة الرأي العام وممارسة الصحف لحق النقد .. سواء بما يكتبه محرروها أو عن طريق ما تنشره من شكاوى وآراء لجماهير القراء ..

ولعله يجدر بنا هنا أن نذكر بعض الآراء لشاهير المدافعين عن إطلاق حرية الصحافة وتحريرها من القيود القانونية ومن سلطان السلطة التنفيذية عليها :

فقد كان « ميرابو » في طليعة أصحاب هذه النظرية .. فجهر بها منذ فجر الثورة الفرنسية ، بحجة أن حرية الصحافة دواء لكل الأدواء ، وأن تقييدها لا يعوق إلا الشرفاء ، وأيده في فاتحة القرن الماضي « ريبه كولار » بعبارة الماثورة : « في شئون الصحافة ، خير القوانين عدم وجود قانون » .

ولو أن هذا القول قد يستفل استغناء سيئاً .. فإننا لانوافق عليه على إطلاقه .. وهو قد يكون مقبولا ، إذا فهم على أنه يدعو الى عدم خضوع الصحافة لرقابة إدارية سابقة ، وإنما لأبد لحرية الصحافة أن تمارس في ظل القانون .

وفي منتصف ذلك القرن ذهب « اميل دي جيراردان » الى حد القول بأن : « الصحافة التي لا تترك حرة بغير عقاب ، ليست هي الصحافة الحرة ، ولكنها صحافة متسامح في وجودها ، انها صحافة يجتمع على محاكمتها التعسف .. والتعامل » . كما اقترح « الفريد ناكميه » على مجلس النواب الفرنسي في سنة

١٨٧٦ الغاء جميع القوانين المقيدة لحرية الصحافة .

وقد كتب «جول سيمون» يقول : « انى صحفى قديم ، عركت القوانين ، ويقىنى أنه لا خيار الا بين أمرين أحلاهما مر : الاخضاع التام .. أو الحرية المطلقة ، أما النظم التى تجمع بينهما ، فانها مشوبة بجميع أخطار الحرية ، مع كل ما فيها من مذلة الاستعباد » ..

ويذهب الأمريكان مذاهب بعيدة فى هذا الصدد .. اذ يقول «توماس جيفرسون» فى سنة ١٧٨٦ : « حررتنا متوقفة على حرية الصحافة ، وحرية الصحافة لا يمكن تحديدها بغير تضييعها » .

ضمانات الشعب

ضد

انحراف الصحافة

ومع هذا .. فإن اطلاق حرية الصحافة يتطلب ضمانات لتأكيد سلطان الشعب على هذه الأداة الحيوية من أدوات ابداء الرأى والنقد ..

ومما يؤكد هذا السلطان الشعبى فى نظامنا ، ما نصت عليه الفقرة (ز) من المادة الخامسة من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى .
انه للعضو العامل بالاتحاد الحق فى :
« أن يناقش المسائل التى تتصل بسياسة الاتحاد الاشتراكى العربى وتحقيق أهدافه فى الصحافة »

كما تقول الفقرة (د) من نفس المادة انه من حق العضو العامل ايضا :
أن يتقدم بالأسئلة والاقتراحات الى تنظيمات

الاتحاد الاشتراكي العربي، وأن يوجه الانتقادات التي يرى أنها كفيفة برفع مستوى الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته ..

وتعتبر الصحافة - بملكية الاتحاد الاشتراكي لها - من التنظيمات التابعة له .. التي يحق للمضو العامل به أن يوجه إليها الانتقادات وأن يتقدم بشأنها بالأسئلة والاقتراحات كما جاء في تلك الفقرة .

وبالإضافة الى ذلك .. فثمة شروط أوجبها القانون لمباشرة مهنة الصحافة ، تضمن عدم الاشتغال بها للعناصر التي لا تليق بهذه المهنة الخطيرة ، ومن أهم هذه الشروط ما جاء في المادة (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتنظيم الصحافة .. وتنص هذه المادة على أنه : « لا يجوز العمل في الصحافة الا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومي (الاتحاد الاشتراكي الآن) » ..

هذا من ناحية الضمانات القانونية الواردة في نصوص التشريعات فيما يخص بضمان سلطة

الشعب على الصحافة ورقابته عليها منعاً
لاحتمالات الانحراف .. ومن ناحية أخرى ..
فإن تعدد الصحف وتعدد الأقلام الحرة التي
تكتب فيها وتمثل مختلف اتجاهات الراى العام
تؤلف - فى حد ذاتها - ضماناً هاماً وأكيداً
ضد التردى فى أى انحراف ..
اذ أننا نجد أن أصحاب الاقلام فى الصحف
المختلفة ينبرون بعضهم لبعض بالنقد والرد ،
وما أن تبدأ حملة للرد على رأى أو اتجاه
لكاتب من الكتاب .. حتى نرى حماساً من
أصحاب الراى فى تأييد هذا أو ذاك ، وفى ذلك
كله - فى النهاية - احقاق للحق واظهار للثمين
من الغث، كما أن فيه تنشيطاً وتنويراً للراى العام
المتبع لهذه الحملات المتبادلة بين الكتاب .. بل
انه كثيراً ما يشترك القراء وتفسح لهم الصحف
المحال للاشتراك فى المناقشات، وابداء الآراء...

حرية الصحافة ..

في ظل القانون

وثمة ضمانات أخرى تتمثل في حق كل مواطن في أن يمارس حقوقه القانونية ازاء ما قد يراه من خروج على القانون في مختلف صورته ، فقد أجازت المادة (٢٥) من قانون الاجراءات الجنائية لكل من علم بوقوع جريمة أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي لاجراء التحقيق فيها ..

وقياسا على هذا .. فانه يمكن للمواطنين الذين يرون افتئاتا من البعض على الآداب العامة أو الدين ، أو النظام العام .. أن يتقدموا بالبلاغ اللازم عنها للجهات المختصة التي لها أن تبشر ما تراه من تحقيق .

على أنه لا يمكن أن يترك هذا الباب مفتوحا دون قيود ، والا انتهالت البلاغات والشكاوى في كل صغيرة وتافهة .. مما يؤدي الى عدم الاستقرار ، ولذلك فقد اشترط المشرع ضرورة تحقيق هذه البلاغات بواسطة جهة التحقيق المختصة ، وهي النيابة العامة :

اما من ناحية حماية الأفراد والهيئات ضد جرائم القذف او السب او ما يعتبر ضارا باشخاصهم او مصالحهم . فان قانون العقوبات كفيل بكبح جماح الصحف والأفلام ذات الغرض او الهوى في هذا الشأن...

والواقع أن قانون العقوبات ، قد تضمن بابا كاملا ، هو الباب الرابع عشر ، خصصه للجناح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها ...

ومن مواد هذا الباب التي وضعت لحماية الآداب العامة ، المادة « ١٧٨ » (معدلة بالقانون رقم ١٦ الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٢) ، والتي تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها

ولا تجاوز مائة جنيه ، أو باحدى هاتين
العقوبتين ، كل من صنع أو حاز ... مطبوعات
أو مخطوطات أو رسومات أو اعلانات أو
صور ... اذا كانت منافية للأداب العامة .

وقد حدد القانون مسئولية رؤساء تحرير
الصحف (١) ، عن هذه الجرائم ، بأن اعتبرهم
كفاعلين أصليين ، بمجرد النشر (المادة ١٧٨ مكرر
عقوبات) .

كما أن العقاب بالعقوبات السابقة ، يمتد
أيضا الى كل من صنع أو حاز ... صوراً من
شأنها الإساءة الى سمعة البلاد (نفس المادة
« ثالثاً ») .

(١) تنص المادة « ١١ » من المرسوم بقانون رقم
« ٢٠ » لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات ، بأنه :
« يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير
مسئول ، يشرف اشرافاً فعلياً على كل
محتوياتها ، أو جملة محررين مسئولين ،
يشرف كل واحد منهم اشرافاً فعلياً على قسم
معين من أقسامها » .

وكذلك كل من أهان أو سب ، باجدى
الطريق المتقدم ذكرها ، البرلمان (مجلس الأمة) ،
أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو
المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة . (المادة
١٨٤ عقوبات) .

ويتعرض أيضا لذات العقاب ، كل من
نشر ... أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو
مزورة أو منسوبة كذبا الى الغير ، اذا كانت
تتصل بالسلم أو الصالح العام ، وذلك مالم
يثبت المتهم حسن نيته . (المادة ١٨٨ عقوبات) .

وهكذا تضمنت هذه المواد ، وغيرها من
نصوص هذا الباب من قانون العقوبات ، ضمانا
أكيدا ضد انحراف الصحافة واقتنائها على
المصالح الخاصة أو العامة ... وهو ضمان
تشرف السلطة القضائية على توكيده وكفالاته .



وفوق هذا ، ففي الوقت الذى أتاح فيه التنظيم
الجديد للصحافة فى مجتمعنا الاشتراكي

الديموقراطى جميع الضمانات لحريتها الكاملة
ولانطلاقها من قيود التبعية والرقابة وسلطان
الأجهزة الادارية والتنفيذية عليها .. أكد هذا
التنظيم فى نفس الوقت خضوعها لسلطان ورقابة
الشعب .. كما أتاح التنافس الحريتها .. الفرصة
لجميع الأقلام الحرة التى تتصدى لكل ما هو محل
للنقد أو الرد على ما قد يتسرب الى صفحاتها
من حين الى حين ، من آراء تستحق الرد أو
النقد .. وهو أمر تقديرى على أى حال ..



نظرة إلى المستقبل وتوجيهات السيد الرئيس

هذا .. واذا كنا جميعا نحرص تمام الحرص على عدم الانتقاص أو النيل من حرية الصحافة في مجتمعنا الاشتراكي الحديث ، فمن المتصرف به - في نفس الوقت - أن الصحافة الوطنية ، بما لازالت تعانيه من بعض أدران الماضي وانحرافات وما ورثته بحكم التعود، وبحكم التزاوج الفكري بينها وبين التيارات الفكرية العالمية - ومنها الصالح ومنها ما تنقله بعض الأقلام نقلا وتقلده تقليدا لا يتلاءم مع طبيعة بيئتنا وواقع تقاليدنا الراسخة وسمات مجتمعنا الاشتراكي

ولقد لاحظ السيد الرئيس جمال
عبد الناصر عدة ملاحظات حيوية وخطيرة بشأن
ما تتناوله الصحف من مشاكل وما تعالجه من
موضوعات ، سواء من حيث المادة أو الأسلوب ،
وأعلن سيادته هذه الملاحظات ، بصراحة ووضوح ،
في اجتماعه برؤساء تحرير الصحف في ٢٩ مايو
سنة ١٩٦٠ - عقب صدور قانون تنظيم الصحافة
سالف الذكر ..

وقد أوضح السيد الرئيس في مستهل حديثه
هذا .. أن الصحافة أصبحت رسالة ، ولم
تعد سلعة تجارية ، كما بين
أن اجراء تنظيم الصحافة قد قام على :
« اقتناع أساسه طبيعة المجتمع التي احنا بنبنيه ،
والمجتمع التي احنا بنعمل من أجله .. هذا
المجتمع مجتمع جديد ، صورته مختلفة عن
الصور السابقة ، واذن .. فان كل شيء في هذه
الدولة يجب ان يتناسق مع هذا المجتمع » .

وقد استطرد السيد : الرئيس جمال
عبد الناصر في تلك المناسبة في وصف معالم
المجتمع الذي نريد أن نبنيه ، فقال :

((هذا المجتمع بالطبع مش مجتمع القاهرة
ولا النسادى الاهلى ولا نادى الزمالك ولا نادى
الجزيرة ولا السهرات بتاع الليل - أبدا مش هو
ده اللي احنا عاوزينه مش هي دى بلدنا باى حال
من الاحوال - بلدنا هي كفر البطيخ - القرية ..
اي قرية .. وأنا اقول كفر البطيخ كمثال .. لو
تطلع على دمياط تلاقى بلد اسمها كفر البطيخ هي
دى بلدنا .. هي دى نموذج بلدنا وهناك مشاكل
بلدنا الحقيقية .. بلدنا هي كفر البطيخ . اللي
عاوز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويتوف الناس
الى لابسين برانيط قش الارز طول النهار لكي
يعيشوا - دى بلدنا ، بلدنا ما هياش أبدا ان فلانة
اطلقت او فلانة اتجوزت ولا فلانة طلعت تجرى
وراء فلان وسابت علان أبدا - انا اتكلمت في ٢٣
يوليو الماضى عن هذا الموضوع بالذات ويمكن كنت
أريد الفت نظر الجرائد ولكن مع الأسف محدش
فهم - محدش فهم ماهياش دى بلدنا أنا مالي أن
فلانة تجرى مع فلان أو علان . هذا الموضوع
ما يهمناش أنا باى حال - ولا يهم الرجل الموجود
في القرية - ولما كنت أفضل بدل الكلام عن هذا
النوع من السيدات أن يكتب عن العاملات مثلا -
فيه عاملات طلعاوا ياكلوا عيش بعسرق جبينهم
ويكافحوا بشجاعة وشرف)) ..

ودعا السيد الرئيس في تلك المناسبة أيضا
رؤساء تحرير الصحف الى المشاركة في الجهود
المبذولة لابرار معالم المجتمع ، وحمل سيادته
بشدة على اتجاهات الاثارة ، والاهتمام
بالجرائم وموضوعات الجنس التي كانت متفشية
في الصحافة ، فقال :

« في مرة من المرات قلت انه لا يمكن ان
تطلبوا منى باى حال من الاحوال ان اديكم صورة
هذا المجتمع وكان رايى - وطلبت فعلا منكم - ان
كل واحد يشترك معنا بجهده فى ان يبرز معالم
المجتمع ويقول لنا - ايه الحلول لما يواجهنا من
مشاكل . . ايه الحلول لمشاكلنا الحقيقية - بنطلع
نشوف القرى - ازاى نصلح القرى ؟ . . ازاى
نعمل على ان يكون فعلا عندنا مجتمع ترفرف
عليه الرفاهية ؟ هذا المجتمع الذى نريده ليس
ابدا مجتمع النوادى او مجتمع الاخبار الصغيرة
اللى بتكتب ، ولا تمثل ابدا وجه بلدنا الحقيقى .
الكلام اللى يكتب بان مليونير شرقى اخذ واحدة
متجوزة وطلع بها . . اى واحدة متجوزة يبيعى عليها
هذا الكلام يعنى يمكن يمس واحدة واثنين وثلاثة
او اربعة والا لا ؟؟ اقول لكم بصراحة . . انا
معرفش ايه الحكمة فى هذا؟ . . يا ترى التشويق؟

ولكن هذا الكلام قطعاً ييأثر على المجتمع - ييأثر على الأسرة التي هي أساس المجتمع عندنا .. احنا نتكلم عن تدعيم الأسرة وفيه أبحاث عن تدعيم الأسرة كتبت - وفيه حاجات عن تدعيم الأسرة اتعملت لكن بنيجي من ناحية ثانية بنهد هذه الأسرة - لما نتكلم عن الجنس مثلاً - أنا لا أظن أن أى مجتمع نظيف يشجع على أن نتكلم عن الجنس - نيجي الجرائد مثلاً باستمرار تبسين الناحية الجنسية - ليه الصور الكاريكاتير المكشوفة؟! ايه فايدتها فى بناء مجتمعنا؟ يمكن بتوزع عشر نسخ زيادة ولكن قطعاً بتهد مجتمعنا - الصور الكاريكاتيرية اللى بتمثل الزوجة على أنها خائنة لأنها حاطة ثلاثة فى الدولاب - ده أيضاً مش مجتمعنا» .

ولم يغفل السيد الرئيس فى هذا الاجتماع الهام برؤساء تحرير الصحف .. أن يشحذ فيهم الهمم للاتجاه نحو النقد البناء فى الصحافة العربية ، وبعد أن استعرض ضوراً غريبة للانتقادات غير الموضوعية والمنافية لطبيعة المجتمع الحديث الذى بنيه ، قال سيادته :

« أرجع لموضوع الانتقاد .. لا بد أن يكون فيه انتقاد ، ولكن انتقاد بناء وفيه مواضيع

كثيرة بناءة طلعت على الجمعيات التعاونية وعلى
أزمة المساكن وعلى الوحدات المجمعمة وعلى
الإصلاح الزراعى كلها أظهرت عيوب وكانت
تعتبر كلها مواضيع بناءة)

(. . . . كذلك واجب الصحافة تكشف
الفساد . كل مجتمع به رشوة - كل مجتمع ممكن
أن تبدأ فيه عناصر تعمل على أن تنحرف بهذا
المجتمع - كل هذا موجود فى البلد - ولن
أستطيع أن أخلص على هذه العناصر - ولا الى
بعدى ولا الى بعده - لأن هذه سنة الكون - لكن
أحنا نستطيع أن نوقفها بقدر إمكاننا . . انتم عليكم
رسالة كبيرة بحيث انكم تبينوا هذه الأمور يعنى
تشوفوها او توضحوها .

فيه ناس كثير فى البلد بتفهم - فيه ناس
بتفهم فى الاشتراكية . . أساتذة فى الجامعة كاتبين
كتب تبحث فى التطور الاجتماعى - وأحنا مادام
بنقول عاوزين مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى
يجب أن تكون صحافتنا تعمل فعلا على جذب
الناس واشتراكهم فى المجتمع الاشتراكى
الديموقراطى التعاونى . طبعا صور المثلىين
والمثلات وموش فاهم ايه - طبعا ماحدش يكره
أن يشوف صورة كويسة محدش يكره يشوف
فى مجلة صورة كويسة ولكن متطلعش المجلة كلها

صور ممثلين وممثلات ومقالة واحدة بتسكلم فى
الامور الخارجية والداخلية)) .

هذا بعض ما جاء فى حديث السيد رئيس
الجمهورية الى رؤساء تحرير الصحف ، وبعض
ما حواه هذا الحديث الهام من توجيهات صائبة
لدور الصحافة العربية بعد أن أعيد تنظيمها
واتقلت ملكيتها للشعب ..

ولا شك أنه بتكامل ملامح مجتمعنا
الاشتراكى الناشئ ، وبانقراض الصور
الموروثة عن المجتمعات القديمة وزوالها ، سواء
فى المجتمع ذاته ، أو بين اصحاب الاقلام
والصحفيين .. سوف يفرض على الصحافة
- فرضا - التخلّى عن هذه الأدران والتخلق بخلق
المجتمع الجديد .. اذ لن تجد بعد سوقا رائجة
لبضاعتها الفاسدة ، فلا بد أن تقلع عنها ..

عهد الشرف الصحفي

ولعله من المناسب ، في هذا المقام ، أن نذكر رجال الصحافة بأنهم ملتزمون بعهد الشرف الصحفي الذي أصدرته لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، اذ أنه يعد في الواقع من الالتزامات المهنية لحماية شرف المهنة، والارتفاع بها الى مستوى المجتمع الاشتراكي النظيف الذي نوه عنه السيد الرئيس . وفيما يلي نصوص هذا العهد :

مادة (١) :

يجب على رجال الصحافة والاعلام ان يبدلوا كل ما في وسعهم لتزويد الجمهور بالأنباء

الصحيفة المطابقة للحوادث التى وقعت وأن
يتحققوا من صحة المعلومات التى يحصلون عليها
وإلا يغفلوا أى حادث مهم أو يشوهوا الوقائع
عمدا .

مادة (٢) :

تتطلب المزاولة الشريفة للمهنة الصحفية
الاخلاص للمصلحة العامة ولذلك يجب على
الصحفيين أن يتجنبوا السعى وراء منفعتهم
الشخصية ، أو تأييد المصالح الخاصة المتعارضة
مع المصلحة العامة .. أيا كانت الأسباب والدوافع .
فالاقتراء والتشهير المتعمد ، والتهمة التى
لا تستند الى دليل ، وانتحال أقوال الغير ، كل
ذلك يعد أخطاء مهنية خطيرة .

وخلاص النية ازاء الجمهور يعتبر أساسا
للمصحافة المحترمة الجديرة باسمها ، وكل نبا يتضح
كذبه وضرره بعد اذاعته يجب تصحيحه على
الفور طوعية .. كما يجب صياغة الشائعات
والأشياء التى تفتقر الى الاثبات فى قالب يتسم
بطابعها الحقيقى .

مادة (٣) :

يتحتم على رجال الصحافة والاعلام ، ألا يقبلوا لانفسهم أو يكلفوا غيرهم ، بأعمال لا تتفق مع أمانة المهنة وكرامتها ، ويجب أن تسرى هذه القاعدة على جميع الذين يشتركون في الأعمال الاقتصادية والتجارية التي تتصل بالمهنة الصحفية ، ولا بد للمشتغلين بإذاعة الأنباء وكتابة التعليقات أن يتحملوا كامل المسؤولية المترتبة عليها .. مالم يرفضوا صراحة ومقدما تحمل المسؤولية . ولكل من تمسه تهمة في أخلاقه أو سمعته ، الحق في تيسير الرد على هذه التهمة التي قد ترد في الأنباء أو التعليقات . اذ يجب أن يكون احترام الناس قاعدة من قواعد المهنة الصحفية .

ولا يجوز التعرض لحياتهم الخاصة أو المساس بسمعتهم الا اذا اقتضت ذلك المصلحة العامة .

ومن واجب الصحفي الاحتفاظ بسرية المصادر التي يستقى منها الأنباء .. اذ أن الأخبار

والمعلومات التى تصرح بها بعض المصادر بصفة سرية لرجال الصحافة ، تسرى عليها سرية المهنة الصحفية التى ينبغى الامتنساك بها الى أقصى حدود القانون .

مادة (٤) :

يجب على الصحفيين الذين يريدون الكتابة والتعقيب على الحوادث التى تقع فى بلاد غير بلادهم ، أن يحصلوا على معلومات تبيح لهم الكتابة والتعليق على هذه الحوادث بانصاف وصدق .

مادة (٥) :

بمقتضى المبدأ الذى يقوم عليه هذا العهد ، تقع المسئولية فى كفاية احترام المهنة وشرفها على رجال الصحافة والأعلام .. لا على الحكومات ، ومن ثم لا يجوز تفسير أية مادة من مواد هذا العهد على نحو يسوغ تدخل الحكومات أيا كان هذا التدخل .. لتنفيذ الالتزامات الواردة فى وثيقة هذا العهد .

وأخيرا . . فان الالتزام بالمبادئ القومية
والأسس السليمة التي وردت تفصيلا في الميثاق
يعد خير الضمانات جميعا للوصول بالصحافة
الى المستوى المرغوب ، وسموها عن طائفة النقد
والتجريح .



ونعرض هنا فى النهاية ، ما دار أخيرا حول
حرية الصحافة ومكانها فى مجتمعنا الديمقراطى
من بحث فى مجلس الأمة ، فقد تقدم أحد السادة
أعضاء المجلس بسؤال الى الوزارة عن قصة
مسلسلة تنشرها إحدى المجلات (١) .

وفى مقام الرد على هذا السؤال رأيت أن
أبين للمجلس الأمور التالية عن علاقة الحكومة

(١) وجه هذا السؤال السيد العضو عبدالصمد
محمد عبد الصمد ، ونص سؤاله : «تنشر مجلة
روز اليوسف قصة مسلسلة بعنوان (أنف
وثلاث عيون) بأسلوب فيه إثارة للشباب
ومساس بالآداب العامة والأخلاق ... ألا
يرى السيد الوزير إيقاف نشر هذه القصة وعدم
صدورها فى كتاب أو تمثيلها أو إذاعتها ؟»

بالصحافة ، وعن الأحكام الدستورية والقانونية
التي تحكم نظام الصحافة في مصر :

الأمر الأول :

أن الصحافة في مجتمعنا الديمقراطي ليست
جهازا تابعا للحكومة، كما أن الصحافة لا تخضع
قانونا لرقابة الحكومة ولا لسلطانها ... وهذا
أساس راسخ من أسس ديمقراطيتنا ، سبق فيه
كثيرا من الدول ..

الأمر الثاني :

أكد دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ حرية
الصحافة في حدود القانون في مادته رقم ٣٦ التي
تقول : -

« حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة
في حدود القانون » .

وقد جاء في المذكرة التفسيرية للقانون رقم
١٥٦ لعام ١٩٦٠ أن الصحافة جزء من التنظيم
الشعبي الذي لا يخضع للجهاز الإداري ، وإنما
هي سلطة توجيه ، شأنها في ذلك شأن غيرها من

السلطات الشعبية ، كمجلس الأمة .. أى أن هذا القانون اعتبر الصحافة إحدى السلطات العامة فى الدولة ..

الامر الثالث :

أنه اذا كان الميثاق والدستور والقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ قد أحاطت الصحافة بكل هذه الحرية ، لكى تقوم بعملها البناء فى خدمة الوطن ..

فان هناك ضوابط رئيسية وضمانات أساسية منعا لاحتمالات الانحراف فى الصحافة .. فمن المسلم به ابتداء .. أن ما يكتب فى الصحافة يعد فى كثير من الأحيان عملا تقديريا ، فان ما يراه البعض غير صالح للنشر ، قد يراه البعض صالحا ولا يحتاج الى أى تعديل أو منع من النشر ، ومع هذا .. فان الضمانات الرئيسية لعدم الانحراف هى :

١ - ان تعتمد الصحف وتعتمد الاقلام التى تكتب فيها وتمثل مختلف اتجاهات الراى العام .. وتؤلف فى حد ذاتها ضمانا هاما

وأكدوا منع ونبد الانحرافات ، وبذلك
يتصدى الراى للراى والكلمة للكلمة من أجل
تكوين راى عام حر سليم ..

٢ - أن تنظيمات الاتحاد الاشتراكي تكفلت أيضا
بمنع الانحراف ، فينص قانون الاتحاد
الاشتراكي العربي على أن لكل عضو عامل
أن يوجه الانتقادات التى يرى أنها كفيلة
برفع مستوى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي
العربي ومنها الصحافة ، وكذلك للاتحاد
الاشتراكي سلطة منح أو سحب العضوية
من أى عضو عامل فى الصحافة ، وبذلك
تكون هناك سلطة شعبية عليا على جميع
العاملين فى الحقل الصحفى ..

٣ - كثيرا ما تنتقد الصحافة أجهزة الحكومة
تقديرا بناء . ولكن اذا حدث ان كانت هناك
أخبار أو معلومات نشرت فى الصحافة
ووجدت الحكومة أنه من القرورى أن
تصحح هذه الأخبار .. فان الحكومة تلجأ
الى اصدار البيانات الرسمية من وزارة
الاعلام لتتشر المعلومات الصحيحة لتصحيح
ما سبق نشره ..

وهذا ما سمح به قانون المطبوعات على
أساس أن تلتزم الصحافة بنشر هذه
البيانات الرسمية ..

٤ - وهذه ضمانة هامة لمنع الانحراف ، انه يمكن لأى مواطن أن يبلغ النيابة العامة عن أى انحراف ، ومن حق النيابة العامة تحريك الدعاوى على الصحافة أمام القضاء ، وبذلك تكون هناك ضمانات قانونية لمنع أى انحراف وفى الوقت نفسه تكون حرية الكلمة مكفولة فى حدود القانون ، ومن هذا يبين أن هناك مسئولية قانونية أمام القضاء عن كل انحراف يكون جريمة فى حكم القانون . وهى مسئولية يقع عبء تحريكها على النيابة العامة التى تمثل الشعب فى المطالبة بتطبيق القوانين الجنائية ..

٥ - أما من ناحية الأفراد والهيئات .. فانه اذا ما نشر فى الصحافة ما يعسد من جرائم القذف أو السب ، أو ما يعتبر ضارا بأشخاصهم أو مصالحهم .. فان قانون العقوبات كفيل بمنع هذه الجرائم ..

هذا كله عن الشق الأول من السؤال أما بخصوص الشق الثانى منه - وهو الذى يقترح فيه السيد العضو مقدم السؤال .. عدم اذاعة هذه القصة أو تمثيلها - فهو فيما ترى الوزارة اقتراح سابق لأوانه .. اذ لم يتقدم أحد بطلب لاذاعتها

أو تمثيلها ، وسينظر في أمر اجازتها أو تعديلها
أو غير ذلك بما يكفل الصالح العام عندئذ ..»
وقد ذكرت في نهاية البيان الذى القيته فى
مجلس الأمة ما يأتى :

« وفى ختام الرد على هذا السؤال لا يفوت
الوزارة فى أن تذكر ما قامت به الصحافة من
دور كبير فى مختلف المعارك التى خاضتها الثورة،
وأن تسجل أيضا أن هذا السؤال للذليل واضح
على اهتمام مجلسكم الموقر بتكوين الرأى العام
المستنير وهو ما تحرص عليه الحكومة تمام
الحرص ، ونحن فى مرحلة الانطلاق العظيم ..»

أرجو أن تسمحوا لى أن أردد على مسامع
حضراتكم العبارة التى ترددت فى افتتاح
مجلسكم الموقر عن الصحافة لأهميتها فى هذا
المجال ، وأن أختتم بها الإجابة على هذا
السؤال وهذه العبارة هى :-

- يجب على أجهزة الاعلام وخاصة الصحافة
أن تعبر عن الشعب فعلا ، وعن حياته ، وعن
قيمه ، وعن تطلعاته ..»
وهو ما قلته الشيخ الرئيس جمال عبدالناصر
كدستور ومنهاج لكافة العاملين فى هذا الميدان .

الدار القومية للطباعة والنشر

9.174

927

حات

ص

٢

الثن